ش.م ، يعكس ، بصورة دقيقة ، التركيب الحقيقي لشبكة تنظيم جمع الاموال الصهيونية كما هي موجودة اليوم .

وهناك نقطة ذات أهمية رئيسية في جلسات الاستماع الى الشهادات ، وهي الكشف عن المجلس الصهيوني الاميركي (م. ص. ا)(٩٨)غير المسجل ، كمعبر ، في الفترة التي سبقت عام ١٩٦٣ ، لأموال الدعاية للوكالة اليهودية ــ القسم الاميركي، الوكيل المسجل لـ م ص ع/و ي(٩٩). ورغم افادة السيد هامر بأن م.ص.ا يتمتع بوضع المؤسسة المعفاة من الضرائب(١٠٠) فقد اعترف أيضا بأن مبالغ كبيرة قد استخدمت في الدفع مقابل خدمات علاقات عامة قدمها آي. ل. كينن ، وهو رجل كواليس محترف(Lobbyist)في واشنطن ، والذي كان مرتبطا ، بشكل نشط ، بلجنة الشؤون العامة الاميركية الاسرائيلية ، ويرئس تحرير « نشرة اخبارية حيوية الى حد ما ، تسمى نشرة الشرق الاوسط »(١٠١). وبحسب أقوال السيد هامر فان م.ص.ا « أراد أن يجعل من الممكن للمجلس توفير اشتراكات لهذه النشرة الاخبارية للصهيونيين البارزين ، والمدارس ، والجرائد ، والجهات الاخرى المهتمة »(١٠٢).

واشارت الشهادات أيضا الى أن هناك مبالغ غير مفسرة في ميزانية م.ص.ا ، قد دفعت الى مؤسسة رابينوفيتش لتوزيعها على مجلس شؤون الشرق الاوسط ، الذي يتألف من مجموعة اكاديمية تنشر صحيفة ، موالية لاسرائيل ، تعالج شؤون الشرق الاوسط(١٠٣). واستعملت من أموال م.ص.ا مبالغ أخرى لتمويل « رحلات سياحية » ، تديرها لجنة فلسطين الاميركية المسيحية ، الى اسرائيل ، وهي خاصة بالمواطنين الاميركيين(١٠٤)، وهدفها دعم « المجهود العام لخلق مناخ مناصر لاسرائيل »(١٠٥).

وفي مجرى الاستماع الى الشهادات ، كشف ان م.ص.ا ، في كانون الثاني ١٩٦٣ ، قرر التوقف عن قبول الاموال من الوكالة اليهودية ــ القسم الاميركي ، ليتجنب التسجيل بموجب قانون تسجيل الوكالات الاجنبية(١٠٦).

وبهذا الفصل بين نشاطات الهيئتين، والالتفاف حول التسجيل، سمح للمجلس الصهيوني الاميركي بالاستمرار في بث الدعاية والحصول على الدعم السياسي لاسرائيل من خلال دائرتي الاعلام والعلاقات العامة ، بدون أن تدمغ موادها ونشاطاتها السياسية بوصفها عائدة « لوكالة أجنبية » .

ويوجد وضع مماثل فيما يتعلق بوكالة التلغراف اليهودية (و. ت. ي) وهي منظمة اخرى غير مسجلة « تخصصت في توزيع الاخبار اليهودية »(١٠٧).

وأفاد السيد هامر ان الوكالة اليهودية لاسرائيل ش.م قبل ١٣ آذار ١٩٦٠ ــ وهي فترة اعادة التنظيم ــ كانت تملك معظم حصص التصويت في وكالة التلغراف اليهودية. وكانت الوكالة اليهودية لاسرائيل ش.م تقدم دفعات مالية الى و.ت.ي منذ تنظيمها في بداية الخمسينات وحتى اعادة تنظيم الوكالة اليهودية لاسرائيل ش.م سنة ١٩٦٠ . ولم يجر ابلاغ المشتركين أو وزارة العدل بأن الوكالة تسيطر على و.ت.ي وتمولها(١٠٨).

بعد تكوين الوكالة اليهودية ــ القسم الاميركي وهي الوكيل المسجل لـ م ص ع/و ي انتقلت اليها ملكية و. ت. ي . واستمرت التبرعات تقدم الى و. ت. ي من قبل القسم الاميركي حتى بداية ١٩٦٣(١٠٩)، ورغم الادعاء بأن الدفعات التي يقدمها القسم الاميركي قد توقفت في ذلك الوقت ، فقد احتفظ بالسيطرة على و. ت. ي وبقيت الاخيرة غير مسجلة .

وهكذا رغم أن القسم الاميركي قد اعيد تنظيمه علنيا وجرى تسجيله كوكيل اجنبي لموكله لـ م ص ع/و ي ، فان المنظمات السياسية التابعة له تستمر في توزيع مواد الدعاية وتعمل في الظاهر كهيئات أميركية مستقلة .